

## الحجّ والجهاد... المفاهيم المتكاملة

عبد الكريم آل نجف

يرتبط الحج في بعض أبعاده ومفاهيمه مع الجهاد بعلاقة، قد تبدو غريبة على المفهوم السلمي، الذي استوحيناه سابقاً من الحج\* . وأكثر ما تتضح هذه العلاقة في الموقف الإسلامي من الشرك وأهل الكتاب. إضافة إلى موقف الإسلام العام منهم.

فهذه العلاقة تمثل موقفاً خاصاً من مشركي الجزيرة وكتبايها. ففي مطلع سورة براءة نقرأ قوله - تعالى - :

﴿براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين • فسبحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأنّ الله مخزي الكافرين • وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (١).

(\*) راجع العدد الثالث من مجلة ميقات الحج : ٩٧ ، الحج والسلام العالمي.



فهذه الآيات التي نزلت في السنة التاسعة من الهجرة تنبئ عن موقف إسلامي متشدّد اتجاه مشركي الجزيرة، كما أن الأخبار التي تحدّثت عن أن النبي ﷺ في أواخر حياته أمر بإخراج أهل الكتاب من الجزيرة تنبئ - أيضاً - عن موقف إسلامي خاص بهم.

فكيف ينسجم المفهوم السلمي للحج في بُعد المكاني مع هذه المواقف المتشدّدة؟

هنا نحتاج إلى البحث في أصل الموقف الإسلامي من هاتين الطائفتين مرّة، وفي المتشدّد مع من كان منها في الجزيرة العربية مرّة أخرى.

ففي المرّة الأولى نرى أن ذلك الموقف يرتبط بجوهر النظرة الإسلامية للحياة الإنسانية، وأسس الموقف الإسلامي من الديانات الأخرى، فالإسلام - خلافاً للعلمانية الحديثة - يرى أن قضية الإيمان والتوحيد تمسّ جوهر الحياة الإنسانيّة. فكما لا أهميّة للبدن من غير روح، كذلك تفقد الحياة واقعها المعنوي إذا ابتعدت عن الإيمان الذي يعطي لحركة القلب والعقل الاتجاه الصحيح، ويروي ظمأ الروح، قال تعالى:

﴿يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾ (٢).

ولذلك يتخذ الإسلام من التوحيد قاعدة لحضارته، ويرى ضرورة نشر هذه القاعدة لتستوعب الكرة الأرضية برمتها حيثما وجد الإنسان، ويعدّ ذلك مبدأً تفوق أهميته أهميّة مبدأ الحرّيّة الإنسانيّة، التي يؤمن بها الإسلام أساساً، ولكنه لا يجد مناصاً من التخلي عنها عندما تتعارض مع قضية الإيمان. فيرى ضرورة نشر التوحيد في الأرض، وإزالة الموانع السياسية والاجتماعية التي تحول دون تقدمه، أو تشكّل خطراً عليه في الأرض.

وإذا كانت الحضارة المعاصرة في مستواها النظري تبدو غير متفقة مع

الإسلام في هذا الموقف، فإنها تسلك مع خصومها سلوكاً متشابهاً، بتأكيدها الحرية الإنسانية، وجعلها قاعدة وجودها، وعدم سماحها بظهور النظم السياسية الديكتاتورية والفاشستية في العالم إلى حدّ استخدام القوّة العسكرية ضدّها لاسقاطها، فتكون قد عملت بنفس النهج الإسلامي الذي تعدّه بائداً ينتسب إلى القرون الوسطى.

فإذا كان ما تقوله حقاً فهي أولى به ذمّاً؛ لأنّ الإسلام لم يجعل الحرية قاعدة لوجوده حتى يناقض هذا السلوك مع تلك القاعدة، وإنما جعل الحرية جزءاً من حضارته، والتوحيد قاعدة لها، ومن الطبيعي أن يقدم مصلحة القاعدة على مصلحة الجزء كلما تعارضتا، فيلجأ إلى القوة كلما تطلبت مصلحة التوحيد ذلك. فإِنَّه لو لم يتم بذلك ينتهي الأمر إلى أن تخسر البشرية المصلحة المرجوة من الإسلام، قد تقول: لماذا لا يترك الإسلام الشرك ليسقط وحده وبالوسائل السلمية؟

ويبتني هذا السؤال على افتراض أن تقدم الزمن وتطور المعرفة كفيلاّن بإزالة الشرك، ولكن الواقع ينفي هذا الافتراض. فإنّ المعرفة لا تؤثر في كثير من الأحيان بالأديان والمذاهب التي تستقر غالباً في كوامن النفس، وتتغلغل فيها عبر نقاط لا سبيل إلى المعرفة إليها فتبقى هناك يتوارثها الأجيال، فتتحول بعد فترة من الزمن والأحداث المؤثرة نفسياً عليها إلى عقائد قومية يشحذها التعصب القومي تجاه القوميات ذات الأديان المختلفة. ألا ترى أنّ عبادة الأوثان والحيوانات ظاهرة لا زالت قائمة في أفريقيا وشبه الجزيرة الهندية إلى الآن؟ وليس من شك أنّ بقاء هذه الظاهرة لما يُعاب عليه الإنسان في كل زمان ومكان فضلاً عن زماننا. وهي مما يزري بالإنسانية المعاصرة أكثر من إزراء الديكتاتورية - التي تعدّ في نظر الغرب فاحشة الفواحش في دنيا الإنسان - بها.



وانطلاقاً من قاعدته الكبرى في الحياة يقسم الإسلام المجتمع ثلاثة أقسام

هي:

الأول: يمثل إنسانية ملتزمة.

الثاني: يمثل إنسانية شبه ملتزمة.

الثالث: يمثل إنسانية ترفض الالتزام.

وهذا التبرّج في الالتزام يمثل تدرجاً في القرب والبعد من التوحيد، وعلى ضوئه يوزع الإسلام المواقع والمسؤوليات في الحياة بين هذه الأقسام. فيعطي الموقع الأول في الحياة للقسم الأول، والموقع الثاني للقسم الثاني فيما يرفض الإيمان باستحقاق القسم الثالث لأيّ موقع. ويتضمّن موقع القسم الأول - الإنسانية الملتزمة - حقّ السيادة على الأرض وقيادة المجتمع الإنساني. قال تعالى:

﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم

الوارثين﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿وكذلك جعلناكم أئمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس...﴾<sup>(٤)</sup>.

والسيادة في عرف الإسلام ليست سيادة عنصرية كما هو المفهوم منها في العصر الحاضر، وإنما هي سيادة موضوعية ناشئة عن مبدأ سيادة التوحيد على ما سواه في الأرض؛ ليكون الدين كلّهُ لله، وليست سيادة الإنسان على الإنسان إلا ظلاً لذلك المبدأ وهذا ما يفسر الكيفيّة الأيسر، والخسائر الأقل التي يتطلبها فرض هذه السيادة بالقياس إلى عمليات فرض الأنواع الأخرى التي تأخذ أشكالاً عنصرية - قومية أو وطنية - فتجعل كفيّتها متعذرة، وخسائرهما لا تطاق؛ لأنّها شكّل من أشكال عبودية الإنسان للإنسان. والإسلام يرفض كلّ أشكال هذه العبودية، ويحصر نطاق العبودية في الخالق العظيم - سبحانه وتعالى -

ومن هنا فإنّ مفهوم السيادة في الإسلام لا يحمل أي معنى سلبي محلّ باإنسانية الإنسان، وإحساسه بكرامته وشخصيته. وما قد يتصوّر البعض من أنّ عملية بسط سيادة التوحيد على المجتمع الإنساني ككل سوف تكون عمليّة متعذّرة، وستتطلب أنهاراً من الدماء، منشؤه القياس على الحروب الإستعمارية. والفرق بين الفتح الإسلامي والحروب الإستعمارية واسع جداً<sup>(٥)</sup> وهو الفرق الأساس بين مبدأ الإسلام في الدفاع عن قاعدته الكبرى - التوحيد - ومبدأ الغرب في الدفاع عن قاعدته الكبرى - الحرّية - فإنّ الإسلام يستطيع أن يفرض على أتباعه النقاء في هذه الأهداف بينما لا يستطيع الغرب أن يفرض على أتباعه ذلك. وسرعان ما تتحوّل عملية الدفاع عن الحرّية وحقوق الإنسان إلى نظام انتداب أو معاهدة مذلّة، أو احتلال عسكري مباشر، أو استعمار اللعبة الدولية والمخابرات السريّة الذي يسقط متى ما أراد هذا النظام الحاكم اسقاطه، وإقامة نظام آخر على انقاضه.

إنّ تبنى الإسلام لمبدأ حاكمية الإنسانية الملتزمة على الأرض ناشئ من هدفية الإسلام، وسعيه للاتساق مع النظام الكوني بفرض النظام على الحياة الإنسانية، ومنعها من الانحدار إلى العثية والفوضوية. ولكي تكون السيادة في نهاية المطاف للقانون الإلهي الذي يعطي كلّ ذي حقّ حقّه، ويمنع كلّ غير ذي حقّ من الاعتداء على حقوق غيره، وبما يخدم قضية السلم الإنساني بنطاقها الواسع، ولا يصعب على الإنسان المؤمن بالهدفية في الحياة الإيمان بمبدأ حاكمية الإنسانية الملتزمة، بل يجد الغضاضة بغيره.

من هنا فإنّ التناقض الإسلامي - الغربي حول هذه النقطة ناشئ من عبثية الفكر الغربي، الذي لم يعطٍ لمسألتي الكون والحياة حقّها من البحث، وفصل الثانية عن الأولى انطلاقاً من فكرة العلمانية القائلة بفصل الدين عن السياسة.



فأهمل البحث في المسألة الأولى (المسألة الكونية) وانكب على دراسة المسألة الثانية (المسألة الاجتماعية) فجاءت فكرته عن الحرية الإنسانية نتيجة طبيعية لعبثيته ولا بأباليته في المسألة الكونية، التي حكم عليها بأنها نظرية لا علاقة لها بالحياة، وهو حكم متسرّع لم ينشأ من دراسة موضوعية، وإنما من رغبة في إقصاء الدين عن الحياة، بعدما أشبعت الكنيسة أوروبا بالمظالم والمفاسد والانحرافات. ولو أنّ الغرب بحث هذه المسألة بعيداً عن تلك الروح السلبية تجاه الدين، وانتهى بحكم البحث الموضوعي إلى الإيمان بالله، وكان منطقياً هادفاً ومنسجماً مع نفسه وعقله، لوجد أنّ الواقع يفرض عليه أن يبحث في المسألة الاجتماعية في ضوء نتائج بحثه في المسألة الكونية، وأن يحدّ من نطاق إيمانه بالحرية الإنسانية كما آمن الإسلام بذلك. ومن هنا فإنّ الإسلام عندما أعطى السيادة للمجتمع الإسلامي دون سواه كان ينطلق من ذلك من مبدأ هدفية في الحياة، ومطالبته المجتمع الإنساني أن يكون منسجماً مع عقله، وهادفاً في وجوده، ورافضاً انحدار ذلك المجتمع إلى حضيض العبثية.

أمّا الإنسانيّة شبه الملتزمة المتمثلة بأهل الكتاب، الذين يحملون نوعاً من التشبث بالتوحيد، فقد منحها الإسلام الموقع الثاني في الحياة، وهو موقع يتضمّن حقّ الحياة والوجود بلا سيادة. والذي منحها هذا الحقّ هو تشبثها بالتوحيد، كما أنّ الذي حرّمها من السيادة هو نقصان ما تدعّيه من التوحيد؛ ولذلك أمر الإسلام بمعاملتهم بالحسنى، والوفاء معهم بالعهود والمواثيق التي تعطى لهم، ولم يمنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية إذا لم يخلّوا بشرائط الذمة. وأمّنوا بالسيادة الإسلاميّة عليهم حتى قال النبي ﷺ:

«مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَقَدْ آذَانِي».

فما عندهم من التوحيد يبتعد بهم عن الاتصاف بالخطر على قاعدة

الإسلام فلا يبقى إلا خطرهم السياسي، فإذا ما التزموا بشروط الذمة زال ذلك الخطر، وأصبح وجودهم في ظلّ الدولة الإسلامية طبيعياً.

وتمشياً مع نزعة الإنسانية سعى الإسلام إلى توسيع دائرة أهل الكتاب لتشتمل على من لهم شبهة كتاب كالمجوس، ولا تقتصر على من يُقطع بانتسابهم إلى كتاب سماوي كاليهود والنصارى، فلم يشترط أن يكون الانتساب للسماء قطعياً.

أمّا القسم الثالث فقد رفض الإسلام الاعتراف به، وجعل التعامل معه قائماً على أساس القتال، ما لم يترك الشرك الذي يمثل أعلى درجات الفوضوية والعبثية في الحياة، ويشكّل خطراً على قاعدة الإسلام الحضارية المتمثلة بالتوحيد، وسيادته السياسية على الأرض المتمثلة بحاكمية القانون الإلهي.

ولما كان التوحيد قاعدة السلم في الحياة الإنسانية، فإنّ الشرك بما يمثله من اتجاه فوضوي عابث يرفض الاتساق مع الفطرة والطبع، ويصرّ على الانحراف، ويشكل خطراً جدياً على قضية السلم والأمن؛ لذا فإنّ محاربتة ضرورة من ضرورات الأمن، كما كانت سيادة التوحيد في الأرض تعني سيادة قوى السلم فيها<sup>(٦)</sup>.

هذا فيما يخصّ موقف الإسلام من المشركين وأهل الكتاب عامة. أمّا ما يخصّ نصارى العرب وكتابيي الجزيرة، فإنّ الإسلام وقف منهم موقفاً خاصاً، فلم يقبل من نصارى العرب الجزية، وعاملهم معاملة المشركين بالتخيير بين الإسلام والقتال، وأمر بترحيل الكتائبين غير العرب عن الجزيرة؛ لأنه يعدّ الجزيرة مهد الإسلام وعاصمة التوحيد، فلا بد من تنقيتها من شوائب الشرك، وإخلائها لأهل التوحيد الخالص.

فإذا كان الإسلام قد أقرّ بحقّ الكتائبين بالوجود المجرد عن السيادة، فإنّه لم



يقرّ أن يكون ذلك الوجود في مهبط الوحي ومركز التوحيد.  
 عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أنه قال: «لا يقبل من عربي جزية. وإن لم  
 يسلموا قوتلوا»<sup>(٧)</sup> وعن الصادق عليه السلام أنه قال: «لا يدخل أهل الذمة الحرم ولا  
 دار الهجرة ويخرجون منها»<sup>(٨)</sup> وعنه عليه السلام: «إنما حرّم الله الجزية من مشركي  
 العرب»<sup>(٩)</sup>.

### الهوامش :

- (١) التوبة: الآيات ١-٣.
- (٢) الأنفال: ٢٤.
- (٣) القصص: ٥.
- (٤) البقرة: ١٤٣.
- (٥) راجع بحث الفرق بين الفتح الإسلامي والاستعمار، للسيد الشهيد آية الله العظمى محمد باقر الصدر.
- (٦) لمزيد من التفصيل راجع كراس الجهاد وحالاته المشروعة في القرآن، للشهيد مطهري؛ وتفسير الميزان للعلامة الطباطبائي ٢: ٦٥؛ وكتاب الإسلام ومنطق القوة للعلامة فضل الله: ٢٠٥-٢١٠.
- (٧) مستدرک الوسائل، المحدث النوري ١١: ١٠١.
- (٨) المصدر نفسه: ١٠٢.
- (٩) جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي ١٣: ٢١٥.